

* كميل منصور

تقييم تجربة المفاوضات

** الفلسطينية - الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة

تهدف هذه المقالة إلى تشخيص مكان الخلل في التجربة التفاوضية الفلسطينية، وإلى استخراج الدروس منها، من خلال تحديد السمات الرئيسية للمقاربة الفلسطينية، القائمة منها حالياً والمطلوبة للمستقبل، إزاء كل عنصر من العناصر التي تتكون منها عادة أي عملية تفاوضية دولية، منها: دبلوماسية المسار الثاني؛ الهيئة القيادية صاحبة القرار التفاوضي والطاقت المفاوضات؛ المفاوضات وميزان القوى والقانون الدولي والقيم؛ الأسلوب التفاوضي؛ القضايا التفاوضية ومرجعية المفاوضات؛ دور الطرف الثالث... وتقترح المقالة تغييراً جذرياً في قواعد اللعبة التفاوضية الفلسطينية مبنياً على عوامل القوة الفلسطينية، وعلى فهم الحراك التفاوضي باعتباره أداة في المعركة لا تقل أهمية عن سائر الأدوات الهادفة إلى تعديل ميزان القوى لمصلحة القضية الفلسطينية العادلة.

التطلعات الوطنية الفلسطينية إلى المواقف والمقاربة التفاوضية الفلسطينية. فمنهم من قال إن المفاوضات الفلسطينية كانت تنقصهم الكفاءة والإلمام بملفات التفاوض. ومنهم من أخذ عليهم عدم تأسيس موقفهم التفاوضي على القانون الدولي. والبعض ذهب إلى تأكيد جهلهم بلغة المداومات، اللغة الإنجليزية، وموافقهم على نص إنجليزي لم يفهموه حقيقة. وأخيراً، منهم من أعلن أن المفاوضات كانت عديمة الجدوى أصلاً لأن من

ما يقارب عقدين من الزمن على بدء **مضى** المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الرسمية، وربما فترة أطول من عقدين بكثير إذا أخذنا بالحسبان تلك الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية غير الرسمية التي كانت تهدف إلى التمهيد للمفاوضات الرسمية. وعلى الرغم من أن إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل الذي وُقِع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ نص على فترة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات يجري خلالها تسوية جميع القضايا الخلافية وتوقيع اتفاق نهائي، إلا إن الفترة الانتقالية مع قيودها وسلبياتها المعروفة أصبحت فترة مستمرة من دون أفق متفق عليه بين الطرفين. ومنذ توقيع إعلان المبادئ حتى اليوم، عُزِيَ هذا الفشل في تحقيق

(* باحث فلسطيني، ورئيس لجنة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(**) قُدمت هذه الورقة في الندوة التي نظمتها المؤسسة في قبرص في ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، بعنوان: «فلسطين: دروس الماضي، تحديات الحاضر، استراتيجيات المستقبل».

منظمة التحرير من داخل وخارج فلسطين، في إطار ما يوصف عادة بدبلوماسية المسار الثاني (Second Track Diplomacy).^(١) وكان هدف هذه اللقاءات من وجهة النظر الفلسطينية توضيح البرنامج الوطني بقيادة المنظمة وتقوية شرعية هذه الأخيرة وإثبات إمكان التعايش السلمي بين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية عتيدة، وذلك تمهيداً لحراك تفاوضي رسمي قد يبدأ عندما تنضج الظروف. ومن الجدير أن نلاحظ أن كثيرين من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد وواشنطن كانوا قد شاركوا في هذه اللقاءات، الأمر الذي يُوّشّر إلى أن دبلوماسية المسار الثاني أدت دوراً إيجابياً في التمهيد للمفاوضات الرسمية بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل في أوسلو وبعد أوسلو.

غير أنه من الضروري القول إنه إذا كانت اللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية غير الرسمية في إطار دبلوماسية المسار الثاني تتصف بالإيجابية، نظراً إلى أهدافها، قبل مؤتمر مدريد، فإنها لم تعد كذلك بعد هذا المؤتمر، وعلى الأقل بعد توقيع إعلان المبادئ. ففور اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل رسمي باسم الشعب الفلسطيني وكمفاوض باسمه، أصبحت أي مشاركة فلسطينية في المسار الثاني مضرّة أكثر مما كانت مفيدة. لناخذ مثلاً المسودة لمعاهدة سلام فلسطينية - إسرائيلية (المسماة "وثيقة جنيف") التي وقعتها في خريف سنة ٢٠٠٣ شخصيات إسرائيلية على يسار حزب العمل (في ظل حكومة أريئيل شارون المتطرفة) وشخصيات فلسطينية قريبة من أصحاب القرار. فكل تنازل فلسطيني في مسودة المعاهدة أوماً إلى نوع من الاستعداد الفلسطيني للتنازل عينه في مفاوضات رسمية لاحقة، في حين أن الطرف الرسمي الإسرائيلي، وهو الطرف القوي المحتل، لن يكون ملزماً بأي تنازل قدمه فريق إسرائيلي في الوثيقة، وخصوصاً عندما ينتمي هذا الفريق إلى معارضة اتضح أكثر فأكثر موقعها الهامشي في الخريطة السياسية الإسرائيلية.

شأن أي اتفاق قد ينجم عنها أن يعكس ميزان القوى بين الطرفين، أي أن يعكس عدم التكافؤ بينهما. أهدف في هذه الورقة إلى تشخيص مكانم الخلل في التجربة التفاوضية الفلسطينية واستخراج الدروس منها، مدفوعاً في هذا المسعى بشكل خاص من واقع الانحدار غير المنقطع نحو اليمين المتطرف في إسرائيل، ومن التراجع المدهش لإدارة أميركية بدت لدى تسلمها زمام الأمور كأنها تريد تغيير قواعد المفاوضات العيثية التي كانت سائدة في الإدارات التي سبقتها. لا أنوي القيام بهذا التقييم من خلال عرض التطور التاريخي للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بكافة مراحلها وتقلباتها، وإنما سأنتقل من العناصر التي تتكون منها عادة أي عملية تفاوضية دولية، وسأتوقف عند كل عنصر منها، وسألخص في كل من هذه العناصر السمات الرئيسية للمقاربة الفلسطينية، القائمة منها حالياً والمطلوبة للمستقبل، في ضوء المشروع الوطني الفلسطيني المعلن في الجزائر في سنة ١٩٨٨، والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسأختتم الورقة بمحاولة وضع المفاوضات ضمن سياق جدول الأعمال الفلسطيني المرجو للحقبة المقبلة.

اللقاءات غير الرسمية الممهدة للمفاوضات

خلال الثمانينيات، وخصوصاً في النصف الثاني منها، تعددت اللقاءات بين شخصيات إسرائيلية من اليسار والوسط وشخصيات فلسطينية قريبة من

(١) انظر على سبيل المثال:

Hussein Agha et al., *Track-II Diplomacy: Lessons from the Middle East* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2003); Edy Kaufman et al., *Bridging the Divide: Peacebuilding in the Israeli-Palestinian Conflict* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006).

رئيس اللجنة التنفيذية وأن تنصب الضغوط الخارجية عليه، وخصوصاً الأميركية والإسرائيلية منها.

من السهل الاستنتاج مما سبق أن إعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية حقيقية وعلى قواعد مؤسساتية متينة، ضرورة لرسم موقف تفاوضي فلسطيني صلب. كما أنه من السهل الاستنتاج أن العودة إلى مرجعية جماعية حقيقية من خلال لجنة تنفيذية تمارس مسؤولياتها خارج الوطن بعيداً عن ضغوط الاحتلال (حتى إن أقام بعض أعضائها في الأراضي الفلسطينية) تشكل حماية لرئيس اللجنة التنفيذية وللموقف التفاوضي الفلسطيني. غير أن سهولة هذه الاستنتاجات لا تعني بطبيعة الحال أنها سهلة التطبيق.

الطاقم المفاوض

لم تتبع القيادة الفلسطينية مقاربة مقنعة في تركيبها للطواقم المفاوضة. ففي أحيان كثيرة، جرى ضم أعضاء لم يكن لديهم الكفاءة المميزة ولم يُعدّوا مسبقاً بشأن الملف التفاوضي ولم يُعطوا تعليمات واضحة من قبل صاحب القرار. وفي أحيان أخرى، استُبعد أشخاص، ليس بسبب نقص في الكفاءة، لكن لتجنب "وجع الرأس" الذي يمكن أن ينتج من تصليبهم التفاوضي. وفي بعض الأحيان، جرى اختيار خبراء كمفاوضين أقحموا في أخذ وعطاء تفاوضيين بدلاً من أن يقتصر دورهم على دعم المفاوضات في الأمور الفنية. وكذلك، يشير بعض الوثائق إلى أن تعليمات متناقضة أعطيت للجان تفاوضية مختلفة، وحتى إلى أن مفاوضين عبّروا عن مواقف متعارضة في الجلسة الواحدة. صحيح أن تقدماً ملموساً حدث في المهارة التفاوضية الفلسطينية منذ حقبة واشنطن في سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٣ عندما كان عدد من أعضاء الوفد مناظليين من الضفة الغربية وقطاع غزة، فجلسوا من جلسات التفاوض منبراً للدفاع عن القضية الفلسطينية، بدلاً من الولوج في التفاوض نفسه، إلا أن المهارة

الهيئة القيادية صاحبة

القرار التفاوضي

إن أي تفسير دستوري سليم لتوزيع الصلاحيات في أطر منظمة التحرير يمنح اللجنة التنفيذية مسؤولية الإشراف الفعلي والمتواصل على سير المفاوضات تحت رقابة المجلس الوطني حامي البرنامج الوطني الفلسطيني. إن مقارنة هذا الافتراض بالواقع الفعلي تثير الملاحظات التالية: - شهد دور اللجنة التنفيذية الإشرافي تدهوراً ملموساً منذ سنة ١٩٩٣، أكان ذلك في عهد الرئيس ياسر عرفات أم في عهد الرئيس محمود عباس. - كان لانتقال اللجنة التنفيذية إلى الوطن أثره البالغ في سير المفاوضات، إذ منح إسرائيل أدوات ضغط شخصية على أعضاء اللجنة، بمن فيهم رئيسها، وعلى حريتهم في التنقل، بسبب ما يمكن أن يتخذه من مواقف، أكانت متعلقة بالمفاوضات، أم بأي حراك دبلوماسي أو سياسي أو نضالي. - اختفى الدور الرقابي للمجلس الوطني على اللجنة التنفيذية. وفيما هو أخطر من ذلك، لم يعد المجلس نفسه يمثل منذ بداية التسعينيات كافة القوى السياسية الفلسطينية، وخصوصاً مع ازدياد قوة حركة "حماس" داخل الوطن وخارجه في العقد الأخير.

- لم تساهم التطورات في السلطة الوطنية في التعويض عن أزمة أطر المنظمة: الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ اضمحلال التعددية السياسية في كل من المنطقتين تحت قبضة حزب حاكم متسلط وإن بدرجات متفاوتة؛ انتهاء ولاية رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وهذا يعني أنه لم يعد لدينا هيئة رقابية ذات مشروعية وفعالية على القيادة الفلسطينية فيما يخص تحركها الدبلوماسي والتفاوضي.

- مع ضعف دور اللجنة التنفيذية وغياب دور المجلس الوطني وغياب المجلس التشريعي، ليس من المستغرب أن ينحصر القرار التفاوضي في شخص

المكتسبة لدى البعض خلال عشرين عاماً أصبحت عائقاً موضوعياً. فالجانب الإسرائيلي لم يتردد في التغيير المستمر لطاقيه التفاوضي الأساسي، الأمر الذي سمح له بالمراوغة وبتجاهل أي موقف إيجابي يكون قد عبر عنه مفاوض إسرائيلي سابق، في الوقت الذي يستطيع تذكير المفاوضين الفلسطينيين "الدائمين" بمواقف مرنة قد يكونون عبروا عنها في سنوات سابقة.

وبالإشارة إلى الضجة الحالية بشأن وحدة دعم المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله، فمن الضروري القول إن جزءاً من الأسس التي بنيت عليها جدير بالتنويه: جلب كفاءات شابة؛ تحضير الملفات التفاوضية؛ كتابة محاضر الجلسات... إنما يجب أيضاً الإشارة إلى السلبات: الاعتماد على التمويل والإدارة الخارجيين؛ سرعة تبدل العاملين؛ كون بعض العاملين يتخطون دورهم كخبراء؛ عدم التأكد من مدى التزامهم بالمهام التي توكل إليهم؛ عدم تدريب كفاءات محلية مستقرة... ويمكن أن نستنتج مما سبق الآتي:

- أن يشكّل إلى جانب رئيس اللجنة التنفيذية لجنة توجيهية للمفاوضات مكونة من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية وغيرهم، على ألا يشاركوا في أي مفاوضات. وتكون مهام اللجنة المتابعة اليومية للمفاوضات (في حال جرت مفاوضات...)، وتلقّي تقارير المفاوضين، وإعطاءهم التعليمات الملائمة (بما فيها المواقف التفاوضية والتكتيكات)، وتوجيه نشاطهم الإعلامي. أمّا الحكمة في فكرة الفصل بين لجنة مهمتها توجيه الحراك التفاوضي الفلسطيني وبين المفاوضين، فهي عزل أعضاء اللجنة عن التفاعل "الكيميائي" مع الطرف الآخر، وضمان موضوعيتهم في تقدير الموقف.

- أن يشكّل طاقم المفاوضين برئاسة أحدهم، على أن تكون مرجعيتهم اللجنة التوجيهية، وعلى أن يكونوا ذوي كفاءة عالية. ومن الضروري أن يكون لرئيس الطاقم مهارة إدارية، وأن يضم الطاقم عضواً ذا خلفية قانونية.

- ألا يُقحَم رئيس اللجنة التنفيذية في اللقاءات

التفاوضية إلا في اللحظات المفصلية.

- أن يُدعم الطاقم المفاوض بخبراء في مختلف الميادين التي يحتاج إليها، منها (للتذكير فقط): العلاقات الدولية؛ القانون الدولي؛ القانون الفلسطيني؛ القانون الإسرائيلي؛ الشؤون العسكرية؛ الشؤون الأمنية. وللخبراء أن يوضحوا الأمور في مجال تخصصهم وأن يضعوا بدائل تفاوضية لا أن يقرروا سياسات تفاوضية.

- أن يكون الترتيب من فوق إلى أسفل، أي من اللجنة التنفيذية إلى طاقم الخبراء، هرمياً، وألاً يُسمح بتشكيل طواقم تفاوضية موازية تقوم بمفاوضات موازية لا يدرى بها الوفد الرسمي. من الضروري أن يكون الموقف الفلسطيني موقفاً واحداً، وألاً سهل على الطرف الآخر استغلال التناقضات في الموقف الفلسطيني.

- أن تقتصر مهمة المفاوضين على التفاوض على الحل الدائم، وأن يمتنع المفاوضون (والخبراء التابعون لهم) من الاتصال بالجانب الإسرائيلي فيما لا يتعلق بالحل الدائم. أمّا الاتصالات الضرورية بالجانب الإسرائيلي لمتابعة الأمور اليومية في ظل اتفاقات أو سلو، فيجب أن يقوم بها أشخاص آخرون.

مكان المفاوضات

من الأمور التي أساءت إلى الموقف التفاوضي الفلسطيني إجراء المفاوضات في القدس أو تل أبيب أو حتى واشنطن أو شرم الشيخ، إذ لا غنى عن عقدها في مكان محايد مثل سويسرا للتقليل من الضغوطات الخارجية والإسرائيلية، ولإعطاء جلسات التفاوض صبغة رسمية بروتوكولية.

المفاوضات وميزان القوى

لا جدال في أن ميزان القوى العسكري والموقف الأميركي يميلان بشكل فاضح إلى الموقف الإسرائيلي، وهذا ينعكس في استمرار الاحتلال وحصار غزة وتقييد حرية التنقل ومواصلة

تظهر أن دائرة العداء لإسرائيل تتسع ولا تتراجع. حتى إن التساؤل عن التوجهات المصرية المستقبلية إزاء إسرائيل بعد ثورة ٢٥ يناير لم يكن ليُطرح أصلاً لو كانت تسوية إسرائيلية - عربية شاملة تسود المنطقة. أما دولياً، فأى جهد تقوم به الولايات المتحدة من أجل تسوية فلسطينية - إسرائيلية لم يكن ولن يكون نابعاً عن اعتناق أميركي للحقوق الفلسطينية، وإنما مرده حرصها على مصالحها الإقليمية. ومن هنا، لا صدقية لأي تهديد من واشنطن بإنهاء اهتمامها بالتسوية إن لم يتجاوب الجانب الفلسطيني مع شروطها. بطبيعة الحال، لا يستطيع الجانب الفلسطيني الاستفادة من هذه الأوراق على طاولة المفاوضات، أي مواجهة الضغوط ومحاولات الابتزاز، إن لم يكن وضعه السياسي الداخلي سليماً معافى.

المفاوضات والقانون الدولي

عندما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامج إقامة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ووافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وعلى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ المتعلق باللاجئين، أُرست التجانس الكامل بين مطالبها وبين القانون الدولي والشرعية الدولية. والسؤال يطرح نفسه دائماً عن فائدة القانون الدولي، ونحن نعلم أنه وُضع تاريخياً من قبل الدول الأوروبية من دون اعتبار للعالم غير الأوروبي، وبالتحديد لما يسمى اليوم العالم الثالث. وهو كالقانون الداخلي يتحمل مراراً أكثر من تفسير،

الاستيطان وتمويله من قبل الولايات المتحدة، والدفاع الأميركي عن إسرائيل في المحافل الدولية. ويبدو لي أن الطرف الفلسطيني، وخصوصاً بعد إعلان المبادئ في سنة ١٩٩٣، دخل المفاوضات المتتالية كأنه مهزوم لدرجة سمحت للطرف الإسرائيلي بالادعاء أنه يفاوض نفسه، وأن أي اتفاق إسرائيلي - فلسطيني ما هو إلا اتفاق إسرائيلي - إسرائيلي يُحوّل إلى الجانب الفلسطيني لتوقيعه ليس إلا. وعلى الرغم من المبالغة الكامنة في هذا الادعاء، فإنه يعبر عن تفسير أحادي الجانب لميزان القوى، وأيضاً عن حرب نفسية يجدر بنا ألا نقع فريستها. فميزان القوى، كما هو معروف، ليس عسكرياً فقط، بل هو حصيلة عناصر مختلفة، منها ما هو سياسي داخلي، وما هو ديموغرافي، ودبلوماسي، ودرجة الالتصاق بالأرض، والصمود الشعبي، وغيرها. فعلى الرغم من الميزان العسكري، ليس لإسرائيل اليوم القدرة الكافية على اتخاذ أي من الخيارات التالية: الضم الكامل والطرده الجماعي (وهما يشكّلان منطقتي النشاط الاستيطاني، إن لم يكن هدفه)، وحتى إعادة احتلال قطاع غزة والضفة الغربية والبقاء بشكل متواصل في المدن والقرى والمخيمات، وإقامة إدارة مدنية مباشرة، كما كان الوضع قبل سنة ١٩٩٣. فلا تلاؤم بين قوة إسرائيل العسكرية الهائلة وغطستها من جهة، ومن جهة أخرى قدرتها المحدودة على إملاء شروطها على شعب يتشبث بأرضه ولا يريد أن يستسلم. إلى جانب هذه القيود على التفوق العسكري الإسرائيلي، يمتلك الجانب الفلسطيني أوراقاً تفاوضية قوية تسمح له، إذا أجاد استعمالها، بتخطي الابتزاز والضغط. فإن غياب تسوية إسرائيلية - فلسطينية يضع إسرائيل أمام مأزق ديموغرافي داخلي سيصعب عليها تخفيه كلما تقدم الزمن. ومن اللافت أن المسؤولين الأميركيين أنفسهم عبّروا علناً عن خوفهم من هذا المأزق في سنة ٢٠١٠، وذلك ربما للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي^(٢). كما أن التطورات الإقليمية، من جنوب لبنان إلى إيران إلى تركيا،

(٢) انظر مثلاً خطاب الرئيس براك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في الموقع الإلكتروني:

<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/09/22/excerpts-president-obamas-remarks-united-nations-general-assembly>

وأيضاً خطاب وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أمام الإيباك (AIPAC) جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، في الموقع الإلكتروني:

http://www.aipac.org/PC/webPlayer/mon_clinton10.asp

- رفض المقاربة التفاوضية التي تنطلق من "الحاجات" (والمعني بها عادة الحاجات الأمنية الإسرائيلية، أو الحاجات الائتلافية للحكومة الإسرائيلية)، بل العودة دائماً إلى الحقوق والواجبات كمعيار ملزم للطرفين.

- تأسيس كل مواقفنا، التفاوضية وغير التفاوضية، العامة والتفصيلية، العلنية والخاصة، على أحكام القانون الدولي وعلى قرارات الأمم المتحدة، بحيث يكون التمسك بالحقوق الفلسطينية موقفاً دبلوماسياً لا مجرد موقف قانوني.

- دمج الأوراق القانونية التي يعدها المستشارون القانونيون في الأوراق السياسية التي يعتمدها المفاوضون بحيث تكون الحصيلة مقاربة تفاوضية شمولية. وإن لم نفعل ذلك، تكون المفاوضات كأنها تجري في مسارين: مسار يقوم فيه فريق قانوني بالدعاية، ومسار يقوم فيه الفريق السياسي بالأخذ والعطاء الجديين.

- التركيز إعلامياً ودبلوماسياً على الخروقات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي أكثر من التركيز على الحقوق الفلسطينية وعلى الشرعية الدولية. نحن بحاجة إلى خطوات تدين الممارسات الإسرائيلية أكثر من حاجتنا إلى تأييد لفظي لحقوقنا.

المفاوضات والقيم

إلى جانب القيم القانونية السالفة الذكر، يجدر عدم الاستخفاف بقيم أخرى، مثل القيم الأخلاقية، والقيم السياسية مثل الانعتاق من الاستعمار، والقيم المتعلقة بالهوية الجماعية وبالذاكرة وبالتاريخ العربي - الإسلامي. فعلى سبيل المثال، خلال المفاوضات المسماة غزة - أريحا في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤، والتي أدت إلى اتفاق القاهرة في أيار/ مايو ١٩٩٤، جرى نقل بعض الصلاحيات من الحكم العسكري إلى السلطة الفلسطينية التي كانت في قيد التكوين. ولدى مناقشة موضوع نقل صلاحية الإشراف على الأماكن الدينية، وافق المفاوض

مما يعطي الدول العظمى القدرة على ادعاء التفسير في الوقت الذي تقوم باختراقه. وتنقصه كذلك آليات التنفيذ، فيبقى حبراً على ورق عندما يكون الخارق طرفاً دولياً يتمتع بالقوة إزاء الطرف المقابل الضعيف. لكن على الرغم من هذه النواقص، ولأسباب عديدة (منها دخول الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في كل ساحة وكل منزل، ووزن التصويت العددي لدول العالم الثالث في المحافل الدولية حيث يُصنع القانون الدولي...)، فإن الطرف الضعيف اليوم يستطيع أن يجد في القانون الدولي العديد من القواعد التي تدين الظلم الذي قد يكون وقع ضحيته. وهذه القواعد معروفة، منها مثلاً: حق الشعوب في تقرير المصير؛ حق الشعوب في النضال، بما فيه اللجوء إلى العنف (المقيد بدوره بقواعد ملائمة) من أجل التحرر؛ القانون الدولي الإنساني؛ حقوق الإنسان... ولا شك، مرة أخرى، في أن هذه القواعد، على الرغم من إيجابيتها، لا تعبر عن العدل المطلق، وتبقى عرضة لتفسيرات متعددة يقوم بها الطرف الظالم ليفرغها من مضمونها، وتبقى عرضة للخرق من قبله من دون أن يتمكن الطرف المظلوم من اللجوء إلى محكمة دولية فاعلة تعيد إليه حقه، شأنه شأن أي مواطن ضمن دولة متحضرة. لكن الطرف المغبون قد يستطيع اليوم، شرط أن يناضل من أجل قضيته وأن يعمل على تهيئة الأصدقاء في العالم، أن يسجل بالتدرج نقاطاً لمصلحته قد تضاهي فعاليتها قرار أي محكمة.

لا ضرورة هنا لسرد التنازلات الفلسطينية في مفاوضات السنوات العشرين الأخيرة دون السقف الذي يمنحه لنا القانون الدولي. إننا بحاجة إلى التمسك بالتوجهات التالية، إن في المفاوضات، أو في العمل الدبلوماسي:

- الكف عن اعتبار القانون الدولي حجة إعلامية دعائية لا غير، بل بذل الجهود لإقناع القيادات والتنظيمات والقوى السياسية والصحافة والجمعيات الأهلية الفلسطينية بالقوة الصلبة الكامنة في القانون الدولي، من أجل أن يقتنع العالم بجدية الفلسطينيين عندما يعلنون تمسكهم بأحكامه.

المدن والقرى الفلسطينية في إسرائيل ومواقع أخرى من الذاكرة الفلسطينية (القرى المدمرة: المقابر؛ المواقع الدينية...) تبعاً لتعلق أي فلسطيني/ة (على سبيل المثال، فلسطيني تعود جذوره إلى قرية أو بلدة في الضفة الغربية) بوطنه التاريخي. من الضروري تكرار التذكير، إعلامياً ودبلوماسياً وحول طاولة المفاوضات، بأن الشعب الفلسطيني، بقبوله حل الدولتين في المجلس الوطني في سنة ١٩٨٨، وباستعداده للاعتراف بدولة إسرائيل وفق قواعد القانون الدولي، قدم تضحية رئيسية من أجل السلام ولم يعد لديه ما يقدمه.

من الملائم أخيراً الإشارة إلى الحجّة المنطقية كقيمة بحد ذاتها (هل يمكن مثلاً التشكيك في المنطق الفلسطيني الرافض للتفاوض على الحدود في حين أن الاستيطان مستمر؟). قد يستخف البعض بإيرادنا هذه القيم بمختلف أنواعها، إلى جانب القانون الدولي، كعوامل مؤثرة في المفاوضات. إننا نوردها هنا ليس تقليلاً من أهمية ميزان القوى العسكري، وإنما لأنها أدوات تسمح بتعبئة الرأي العام الفلسطيني لمصلحة موقف تفاوضي صلب، ولأنها تنزع الشرعية عن ممارسات ومطالب الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يسمح بكسب المزيد من التأييد في الوطن العربي وفي العالم.

التفاعل النفسي في المفاوضات

لقد انتقد كثيرون المفاوضات الفلسطينية عندما ظهر سلوكه كأنه تنقصه الرزانة والوقار والبروتوكول الرسمي. ولا يتعلق الأمر فقط بالصورة السلبية التي تتكون إذ ذاك عند المواطن الفلسطيني الرازح في مخيمات اللجوء، أو المواطن الذي صودرت أرضه أو هدم بيته، أو الأم التي فقدت ابنها برصاصة الاحتلال، بل يتعلق الأمر أيضاً بالتفاعل "الكيميائي" مع المفاوضين من الطرف الآخر، داخل وخارج قاعة المفاوضات، هذا التفاعل الذي قد يصبح تألفاً من شأنه أن يعكس على نتيجة المفاوضات نفسها، فيؤدي مثلاً إلى الارتجال وقول

الفلسطيني على أن تكون الأماكن الدينية اليهودية (وخصوصاً كنيس "شالوم عل يسرائيل" في أريحا) بإشراف الجانب الإسرائيلي بحجة (فلسطينية) أن لا دخل للفلسطينيين بهذا الموضوع. إن هذا الجهل بالتاريخ العربي وبدور الخلافة الإسلامية بمراحلها المتعاقبة وصولاً إلى السلطنة العثمانية في حماية الأماكن المقدسة لجميع الأديان، شكّل سابقة دفع الجانب الفلسطيني ثمنها في مرحلة لاحقة في إبقاء قبر يوسف (نابلس) وقبة راحيل (بيت لحم) تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة في إطار الاتفاقية المرحلية (واشنطن، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). ولعل القارئ يعلم أن هذا الأمر لم يؤد فقط إلى تقليص الولاية الجغرافية الفلسطينية حول وداخل هاتين المدينتين، بل أيضاً إلى تازيم الاحتكاك اليومي بين المواطنين الفلسطينيين من جهة، والجنود والمستوطنين الإسرائيليين من جهة أخرى. ومن الضروري أن يستفاد من هذا الدرس فيما يخص المفاوضات بشأن القدس.

ومن القيم المتعلقة بالهوية والذاكرة الجماعية، نخص بالذكر ما يرتبط بالنكبة: ضرورة اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها، إلى جانب استحالة اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية، لأن مثل هذا الاعتراف يعني أن الفلسطينيين كانوا مذنبين بتمسكهم بأرضهم وبمنازلهم وبحقولهم وببياراتهم في الإقليم الذي أصبح فيما بعد دولة إسرائيل، وكانوا مذنبين برفضهم حالة اللجوء في مخيمات المنفى، فضلاً عن الأذى السياسي والمعنوي الذي يلحقه هذا الاعتراف بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل إذ يصبحون حين ذاك كأنهم غرباء عن أرض أجدادهم وضيوف معروضون للطرد بأي حجة، مثلما حدث لفلسطينيي القدس الشرقية في سنة ١٩٦٧ عندما ضمتها إسرائيل إلى سيادتها. والتفاوض من أجل الحصول على اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن النكبة لا يقتصر على المطالبة باعترافها بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، على أهميته، بل يتضمن أيضاً المطالبة بقبولها، في إطار التسوية، بحرية زيارة

الجزئيات على حساب مناقشة المبادئ العامة، بحجة البراغماتية والابتعاد عن الشعارات ("أنتم الفلسطينيون لا تفاوضون، بل تطلقون الشعارات").

الأسلوب التفاوضي

على الأسلوب التفاوضي الفلسطيني أن يكون بنويًا، "مهيكلاً" من فوق إلى أسفل بشكل هرمي، أي أن يبدأ بالمبادئ العامة، وليس كما تريد أن تفرضه الحرب النفسية الإسرائيلية (أو الأميركية) من الأسفل إلى الأعلى، أي بتكتيل الجزئيات. وإذا تمكن المفاوضات الفلسطيني من الحصول على مبدأ عام يرضيه ظاهرياً، فعليه ألا يكتفي بذلك، بل أن يتأكد من أن مضمون المبدأ العام متفق عليه. وقد يصير الطرف الآخر على اشتراط قبوله بالمبدأ العام بالحصول على استثناء معين، وقد يوافق الطرف الفلسطيني على الاستثناء وقد لا يوافق. إنما إذا وافق، من الحيوي أن يضيّق الاستثناء إلى أبعد الحدود. لنعدّ مثلاً إلى إعلان المبادئ: حصل الجانب الفلسطيني على مبدأ ولاية السلطة على الضفة الغربية وقطاع غزة، ووافق على استثناءات، منها مثلاً إبقاء المستعمرات خارج ولاية السلطة. على افتراض أن هذا الموقف سليم، لا يبدو أن المفاوضات الفلسطيني سعى جدياً للحصول على مفهوم جغرافي للمستعمرات يكون ضيقاً إلى أقصى حد: هل المستعمرة تعني المنطقة المبنية، أم التنظيم الهيكلية لها (وهو أوسع منها بكثير)؟ هل المستعمرة تنحصر في موقعها أم تشمل أيضاً الطريق التي تربط بينها وبين الإقليم الإسرائيلي؟ لا حاجة إلى القول إن في مرحلة تطبيق إعلان المبادئ، فرضت إسرائيل المفهوم الأوسع للمستعمرات، الأمر الذي سمح بالإلغاء العملي للولاية الفلسطينية على الأراضي المحتلة. هذا المثل يجد نظيره في مفهوم سيادة الدولة الفلسطينية لدى مفاوضات الحل الدائم، وفي الاستثناءات التي ستطالب بها إسرائيل للقبول بمبدأ السيادة، أي بكلام آخر، لإفراغ المبدأ من مضمونه وتضييقه لمصلحة توسيع الاستثناءات.

كلام غير محسوب بدقة، أو تسليم بأمر تجنباً للإحراج أو بسبب "عتب" يبدو كأنه تعبير عن خيبة أمل من صديق (إسرائيلي) إلى صديق (فلسطيني)... من جهة أخرى، إن المسافة المطلوبة بين المفاوضين من الجانبين لا تعني التصرف العكسي، مثل الوقوع في الغضب، أو إلقاء التحذيرات الدراماتيكية الهوجاء، أو تسفيه تنازلات محتملة من الطرف الآخر. فالمطلوب من المفاوضات أن يضبط مشاعره، وأن يمتنع من التهديد بما لا يستطيع تنفيذه، وأن يستلم تنازلات الطرف الآخر (أن "يقبضها") كي يبني عليها في جولات تالية. كما أن الكلام المدروس لا يعني التفوه بأكذوبات محسوبة، ففي مثل هذه الحالة أيضاً، يفقد المفاوضات صدقيته وقدرته على التفاوض.

التفاوض في إطار المرحلة الانتقالية والتفاوض من أجل اتفاق نهائي

إلى جانب مخاطر التفاعل النفسي في المفاوضات، لجأ الجانب الإسرائيلي مراراً، وتجنباً للولوج في القضايا الأساسية، إلى تقديم "تسهيلات" أو "تحسينات" أو "ترضيات" في ظل أو سلو (وهي تكون مشروطة أحياناً بتنازلات عملية فلسطينية مقابلة). وقد فعل الجانب الإسرائيلي ذلك على الرغم من أن المفاوضات تجري تحت عنوان الحل الدائم. والمستغرب أن المفاوضين الفلسطينيين في بعض اللجان الفلسطينية - الإسرائيلية المتخصصة والمشكلة في سنة ٢٠٠٨ بعد قمة أنابوليس، لم يترددوا، كما تشير وثائق وحدة دعم المفاوضات، في طرح مطالب متعلقة بمسائل المرحلة الانتقالية. إن هذا التوجه يتنافى مع شروط التفاوض السليم، وبدلاً من أن يقرب من الحل النهائي، فإنه يؤخره. لذلك، اقترحت أعلاه ألا يشغل مفاوضات الحل النهائي نفسه بأي أمر يتعلق بتطبيقات الحكم الذاتي، خشية من أن يقدم هذه التحسينات كإنجازات على طريق الحل النهائي. إن التكتيك التفاوضي الإسرائيلي لم ينفك منذ إعلان المبادئ في سنة ١٩٩٣ يركز على

المفاوضات معارضة قوية لدى الرأي العام الفلسطيني، ووقوف هذا الأخير بالمرصاد إزاء أي تنازل محتمل. فإطلاع الرأي العام الفلسطيني على المفاصل المهمة في سير المفاوضات يقوّي الموقف التفاوضي الفلسطيني ولا يضعفه، فضلاً عن مساهمته في إرساء الثقة الحقيقية بين القيادة والمواطن. وهذا يتطلب سياسة إعلامية رصينة موجهة إلى الداخل الفلسطيني وإلى المجتمع الدولي. إن سرية أو علنية مداوات المفاوضات لا تتعلقان بمواقف الجانب الفلسطيني فقط، بل تخصان الجانب الإسرائيلي أيضاً. وفي هذا المجال، قد يكون من المفيد أحياناً أن يكون الرأي العام عالمياً بتفاصيل الموقف الإسرائيلي الحقيقية. غير أنه من الممكن أن يتفق الطرفان على أن يُبقيا مداواتهما سرية، وفي هذه الحالة، من الضروري إطلاع دوائر من المختصين على المحاضر التفصيلية من أجل الاسترشاد برأيهم، وليس إبقائها طي الكتمان كما لو أنها كنوز لا تقدّر بثمن.

القضايا التفاوضية الفلسطينية

لا أنوي هنا مناقشة الخطوط الحمر المتعلقة بالقضايا التفاوضية، مثل المساحة القصى للأراضي التي يمكن تبادلها مع إسرائيل، أو طبيعة الإجراءات لضمان وصول المؤمنين من جميع الأديان إلى الأماكن المقدسة في القدس، أو الحد الأدنى من اللاجئين العائدين إلى الإقليم الإسرائيلي ووضعهم القانوني بعد العودة، أو مستلزمات السيادة للدولة الفلسطينية العتيدة^(٤) ولا أنوي الإشارة إلى التنازلات التي كشفتها وثائق وحدة دعم المفاوضات، وهي تنازلات كان أكثرها معروفاً

لماذا إصرارنا على توضيح المضمون وعدم الاكتفاء بالعموميات؟ لأن إسرائيل، عدا كونها الطرف الأقوى عسكرياً، تحتل الأرض وستحاول، لدى تطبيق أي اتفاق، الاستفادة من أي التباس من أجل فرض مفهومها هي. من جهة أخرى، وبعد عشرين عاماً على ما يسمى عملية السلام، لم يعد من المبرر تجنب القضايا "الصعبة" وتأجيلها إلى مرحلة لاحقة من المفاوضات، مثل قضيتي القدس واللاجئين. يجب العودة إلى الممارسة المتبعة في مفاوضات واشنطن خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ عندما استمر الوفد المفاوضات خلال أشهر طويلة في الإصرار - وعن حق - على الاتفاق أولاً على جدول الأعمال، أي على تضمينه الموضوعات (والتعابير الملائمة للدلالة عليها) التي تهم الجانب الفلسطيني، مثل موضوع الاستيطان. فالتركيز على جدول الأعمال من سمات المقاربة البنوية للمفاوضات. ثمة موضوع آخر من الجدير التحذير منه في الأسلوب التفاوضي الفلسطيني، وهو المقولة أن "لا شيء موافق عليه قبل الموافقة على كل شيء". هذا ضروري بلا شك. لكن في ظل التلاعب الإسرائيلي بمفاوضات لا تنتهي، وفي ظل الاستعداد الفلسطيني للتشابك التفاوضي من أجل إثبات حسن النية أمام الراعي الأميركي، كشف الجانب الفلسطيني مجالات مرونته وتنازلاته الممكنة في قضايا أساسية. ومع أن لا صفة قانونية للتنازلات الممكنة، إلا إنها ستعتبر من المسلمات وكنقطة انطلاق لمزيد من التنازلات إذا ما تجددت المفاوضات وفق الأطر المعهودة حتى الآن.

المفاوضات والسرية والإعلام

من الدروس التي يجب استخلاصها من تسريب وثائق وحدة دعم المفاوضات^(٣) أن للطرف الفلسطيني مصلحة حيوية في تبني الموقف نفسه في السر وفي العلن. فمن جهة، ما من أمر في مثل هذه المؤسسات يمكن أن يبقى سراً في أراض محتلة. ومن جهة أخرى، من المفيد للقيادة نفسها أن تثير

(٣) الوثائق التي جرى تسريبها متوفرة في الموقع الإلكتروني:

http://transparency.aljazeera.net/en/search_english

(٤) بالنسبة إلى الخطوط الحمر المتعلقة بموضوع السيادة،

انظر مقالنا في الموقع الإلكتروني:

<http://al-shabaka.org/policy-brief/negotiations/how-sovereign-state?page=show>

ما حدث، ستبدأ إسرائيل في تفسير معنى التجميد بالشكل الذي يرضيها وهي مسيطرة على الأرض. وإذا ما افترضنا أن لا مشكلة في التفسير، فسيتأجل تفكيك تلك المستعمرات شرقي خط الحدود، مما سيسمح للطرف الإسرائيلي بوضع شروط جديدة للتفكيك الفعلي.

إننا نقترح هنا بكل قوة أن يُسحب مبدأ تبادل الأراضي رسمياً من المرجعية التفاوضية الفلسطينية ما دام الاستيطان مستمراً ولم يُجمد. كما أننا نقترح ألا تُستبعد منطقة القدس من أي اتفاق على الحدود بحجة خصوصيتها، وأن يكون البرنامج الزمني لتفكيك المستعمرات شرقي الحدود جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق بحيث لا يكون هناك حاجة إلى مفاوضات إضافية بشأن الموضوع. وبصورة أشمل، نعتقد أننا بحاجة إلى فتح صفحة جديدة للمرجعية التفاوضية الفلسطينية يجري فيها طي الصفحة السابقة مع ما جرى فيها من إيماءات بتنازلات ممكنة. ومن الممكن أن تكون الإشارة إلى جديّة هذا التحول إعلان الالتزام بإعلان المبادئ لسنة ١٩٩٣ (وبروتوكول باريس) لا غير، أي من دون الاتفاقات والترتيبات اللاحقة المتمثلة بصورة خاصة في التفريق الإسرائيلي بين مناطق أوب وج، والتي لم يطبقها الجانب الإسرائيلي أصلاً.

مرجعية المفاوضات

كان من أهم الانتقادات الموجهة إلى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية أنها جرت تحت سقف المبادئ الواردة في رسالة الدعوة الأميركية إلى مؤتمر مدريد في خريف سنة ١٩٩١ (ومنها التفاوض على حكم ذاتي مبهم لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي باتفاق على وضع دائم غير محدد المعالم)، وأنه كان من المحتم ألا يتخطى الاتفاق الناتج من هذه المفاوضات السقف المرسوم لها. أمّا خريطة الطريق التي أعلنتها وزارة الخارجية الأميركية في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وعلى افتراض أن الطرفين وافقا عليها (في الحقيقة أرفقت

منذ مفاوضات طابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠١. المقصود هنا هو المقاربة التي من الجدير اعتمادها لمعالجة بعض القضايا التفاوضية المركزية، وأود أن أخص بالذكر موضوع تبادل الأراضي التي يقع عليها بعض المستعمرات الكبيرة بأراضٍ من الإقليم الإسرائيلي. فالمشكلة في المقاربة المعتمدة حتى الآن هي أن المفاوضات الفلسطينية لم يوافق على مبدأ التبادل فقط، ولم يقدم تصوره للأراضي التي يمكن أن يتنازل عنها (مواقع بعض المستعمرات "الكبيرة") فحسب، بل إنه أبدى هذا الاستعداد في الوقت الذي يستمر النشاط الاستيطاني. والمفارقة في هذه المقاربة أنها تشجع إسرائيل على تكثيف نشاطها الاستيطاني، وعلى الإسراع في تشكيل مستعمرات كبيرة لأنها، كما وعد الرئيس الأميركي جورج بوش في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ستكون الكتل الاستيطانية الكبيرة ضمن الإقليم الإسرائيلي.

بطبيعة الحال، إن هذا يقودنا إلى الاستنتاج أنه لا يمكن الولوج في أي تشابك تفاوضي بشأن الحدود ما لم يجمد النشاط الاستيطاني. ومن الضروري القول هنا إن التجميد الذي نقصده هو التجميد المعلن والكامل وغير المشروط، لأن الاستيطان يتعارض مع أحكام القانون الدولي بالمطلق. أمّا التجميد الملتبس أي الضمني، أو الموقت، أو الجزئي، كشرط كاف للعودة إلى المفاوضات، فمن شأنه أن يشكل سيفاً مسلطاً فوق رأس المفاوضات الفلسطينية: فإما أن يوافق على التنازل المطلوب في أي ملف يجري التداول بشأنه، وإما يتصلب، فيعود النشاط الاستيطاني. والخطر نفسه يكمن في الاقتراح الأميركي المتمثل في الاتفاق السريع على الحدود (خلال ثلاثة أشهر مثلاً) بدلاً من "إضاعة الوقت" في الجدل بشأن الاستيطان. فإلى جانب تأجيل موضوع القدس (واستمرار الاستيطان في المدينة وحولها)، يعني هذا الاقتراح ضمناً أن يستمر الاستيطان غربي الخط الذي قد يتفق عليه وتجميده شرقي الخط. والتجربة التفاوضية الفلسطينية علمتنا أنه بعد الاتفاق، إذا

يحدث تخطُّ للمرجعية المرسومة بدايةً للمفاوضات، بفضل التشابك التفاوضي نفسه وعوامل أخرى مثل تغييرات إقليمية أو دولية.

صياغة نص الاتفاق

إن تجربة إعلان المبادئ في سنة ١٩٩٣ والمفاوضات المضنية التي تبعتها من أجل تنفيذها، وهي لم تنفذ حتى الآن، ملأى بالدروس المساوية. ففي مقابل الحصول على إعلان المبادئ مع نواقصه المعروفة، دفعت القيادة الفلسطينية أثماناً باهظة: فاعترفت بإسرائيل، وقبلت بتأجيل الحل الدائم خمس سنوات، وقبلت باستثناءات رئيسية على ولايتها الجغرافية، ثم، خلال عملية التنفيذ المفترضة لإعلان المبادئ، دفعت مرة أخرى أثماناً إضافية للحصول الفعلي على جزء من "البضاعة" الموعودة نفسها. ففي مقابل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من المدن (والتي لا تشكل سوى تنفيذ جزئي لإعلان المبادئ)، اعترفت القيادة الفلسطينية بالمناطق ب حيث ولايتها وتحركها محدودان، وبالمناطق ج حيث لا ولاية لها (وهي أوسع بأضعاف مضاعفة من الاستثناءات المنصوص عليها في إعلان المبادئ).

إن هذه التجربة المرة توجب أن يكون نص أي اتفاق هو النص الأول والأخير، أي ألا يحتاج تنفيذه إلى مفاوضات إضافية. فأى اتفاق بصيغة "إعلان مبادئ للحل الدائم" أو بصيغة "اتفاق إطار للحل الدائم" سيوقع الشعب الفلسطيني وقيادته في التجربة المرة ذاتها. إن المطلوب هو اتفاق يتضمن جميع التفاصيل والتوضيحات الممكنة، ولا يترك ثغرات تسمح للطرف الأقوى بأن يطمح إلى (إساءة) تفسيره خلال مرحلة التنفيذ. من جهة أخرى، هذا لا يعني عدم الموافقة على ترتيبات مؤقتة أو مرحلية، إنما يعني عدم الموافقة عليها إلا إذا تضمن نص الاتفاق جداول زمنية دقيقة ومواعيد نهائية وغير مشروطة. بطبيعة الحال، ومهما يكن الحرص على هذه الأمور كلها، فمن المتوقع أن تطرأ صعوبات

إسرائيل موافقتها بتحفظات ألغت مضمونها عملياً)، فإنها بالغت في تفصيل المحطات على الطريق (وخصوصاً الالتزامات الفلسطينية فيها)، من دون أن توضح معالم المحطة الأخيرة التي ستؤدي إليها هذه الطريق، وذلك على عكس ما يحمله عادة تعبير "خريطة طريق" من دلالة. ويستنتج البعض من تجربة العقدين منذ مؤتمر مدريد (بما فيها "أفكار" الرئيس كلينتون بشأن قضايا الحل النهائي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) أنه يجب الامتناع من العودة إلى طاولة المفاوضات ما لم ينتزع الجانب الفلسطيني من إسرائيل الموافقة الصريحة وغير الملتبسة على مرجعية تفاوضية توضح نهاية الطريق (مثل دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، واعتراف إسرائيل بحق العودة...).

إنني مع تعاطفي مع هذا التوجه، أعتقد أنه يجب التمييز بين المرجعية التفاوضية الفلسطينية والمرجعية التفاوضية المتفق عليها مع الجانب الآخر. فإذا تطابقت الائتلتان، لا يعود هناك حاجة إلى مفاوضات. وبكل تأكيد، يجب السعي لأن تقترب الثانية من الأولى إلى أقصى حد قبل الجلوس حول الطاولة، وذلك بالاستعانة بكافة الوسائل المتاحة، بما فيها العمل الدبلوماسي مع الجهات الدولية المؤثرة، كالأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا. لكن قرار الدخول في المفاوضات أمر تكتيكي ظرفي وليس أمراً استراتيجياً، شرط التمسك بمبدأين حيويين ناتجين من التجربة الفلسطينية في العقدين الماضيين: ألا تعني الموافقة على المرجعية المشتركة والجلوس حول الطاولة تنازلاً عن المرجعية الفلسطينية، أي عن البرنامج الوطني الفلسطيني؛ ألا تكون المفاوضات تغطية لأعمال إسرائيلية أحادية الجانب، مثلما هي الحال مع تكثيف النشاط الاستيطاني. وفيما عدا هذين الشرطين، من الجدير اعتبار الدخول أو عدم الدخول في المفاوضات، كما سيرد لاحقاً، جزءاً من معركة دبلوماسية تهدف إلى تجميع عناصر القوة في سبيل تحقيق البرنامج الوطني. نظرياً، من الممكن جداً أن

خاتمة

قد يقال إن الشروط المقترحة في هذه الورقة لمفاوضات مستقبلية هي شروط مثالية وتعجيزية. من الأكد أن لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة ستكونان مستعدتين في الظروف الحالية لقبول تغيير جذري لقواعد اللعبة التفاوضية كالتى نقترحها. لكن هذه الظروف بالذات (الغطسة الإسرائيلية؛ النزعة نحو اليمين؛ استمرار الاستيطان بموافقة ضمنية أميركية؛ حصار قطاع غزة...) لم تسمح هي أيضاً للمرونة التى أبدأها المفاوضات الفلسطينية حتى الآن بأن تؤدي إلى استعداد إسرائيلى للتفاوض الجدى، بل استغلت إسرائيل تنازلات المفاوضات الفلسطينية لكسب المزيد من الوقت ولجعلها نقطة انطلاق لتنازلات إضافية فى مفاوضات محتملة لاحقة. إن الصلابة التى نقترحها فى شروط العودة إلى المفاوضات مبنية على كوننا نمتلك أوراقاً تفاوضية ثمينة، شرط إيماننا بقوة هذه الأوراق، وهى تتمثل مثلاً فى الاستمرار فى البناء المؤسستى والاجتماعى والاستثمار الاقتصادى والارتباط بالأرض وتحريك الوضع عن طريق التعبئة الشعبى والمقاومة السلمية والعمل على كسب الأصدقاء فى العالم. زد إلى ذلك أن التحولات الإقليمية، بما فيها ثورة ٢٥ يناير فى مصر، لا بد من أن تقوى الموقف الفلسطينى شرط أن يكون موقفاً سليماً على مستوى التعامل مع هذه التحولات، وعلى المستوى الداخلى الفلسطينى (بإعادة الوحدة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبإعادة تركيب النظام السياسى الفلسطينى). لكن إلى جانب ذلك كله، فإن الصلابة التى نقترحها فى شروط العودة إلى طاولة المفاوضات مبنية على فهم للحراك التفاوضى باعتباره أداة فى المعركة لا تقل أهمية عن سائر الأدوات الهادفة إلى تعديل ميزان القوى لمصلحة القضية الفلسطينية العادلة. فلنكف عن اعتبار الحراك التفاوضى كأن هدفه الوحيد هو التوصل إلى اتفاق. إن المعركة الفلسطينية معركة طويلة فى مواجهة قوة إقليمية محتلة تساندها أكبر قوة فى العالم. لذلك، إن

وتفسيرات متناقضة خلال التنفيذ. ولذلك، من المهم أيضاً أن يتضمن نص الاتفاق بنداً يحيل أى اختلاف فى التفسير فى أثناء مرحلة التنفيذ إلى التحكيم وذلك بناءً على طلب أى من الطرفين. وأخيراً، من الضرورى أن يولى الاتفاق دوراً معيناً لأطراف ثالثة لضمان التنفيذ.

دور الطرف الثالث

لقد عانى الجانب الفلسطينى من أن الطرف الثالث الوحيد الذى رعى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية هو حليف إسرائيل وخاضع لابتزازها المستمر. إننا بحاجة إلى أن تجري المفاوضات تحت رعاية رسمية من قبل منظمة مثل الأمم المتحدة بشخص أمينها العام، أو بدولة محايدة مثل سويسرا، على أن تكون الرعاية ملتزمة بالشرعية الدولية. وقد تتطلب القضايا المدرجة فى جدول أعمال المفاوضات التنسيق مع أطراف ثالثة ذات العلاقة، مثل قضية اللاجئين التى تعنى كل من الأردن وسورية ولبنان، وخصوصاً أن أى اتفاق مستقر يتطلب تسوية فلسطينية - إسرائيلية فى إطار تسوية إقليمية شاملة. كما أن الجانب الفلسطينى بحاجة إلى أطراف ثالثة فى وقت تنفيذ الاتفاق، إذا ما تم، على أن يكون دورها مذكوراً بدقة فى نص الاتفاق. ومن الأمثلة للدور المطلوب:

- المشاركة فى مراقبة الحدود الخارجية، والحدود مع إسرائيل، والمعابر الدولية، عن طريق نشر مراقبين من الدول الثالثة لفترة محددة.
- المشاركة فى ضمان الاتفاق وسلامة أراضي الدولة الفلسطينية، من خلال قرار لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبتأييد رسمى من إسرائيل ومصر والأردن.
- من الضرورى أن يتم اختيار الأطراف الثالثة بحذر، لأن أى طرف ثالث (وليس فقط الولايات المتحدة) يميل إلى جانب الطرف الأقوى فى أثناء التنفيذ. ولذلك يجب الحرص على ألا يُترك لدول ثالثة تفسير الاتفاق، وإنما إخضاع التفسير للتحكيم.

القبض المستمر للأرض الفلسطينية، أصبح من الضروري أن تكون على رأس جدول الأعمال الوطني للأشهر والسنوات القليلة المقبلة أولوية قصوى، وهي العمل على تحقيق التجميد الكامل للنشاط الاستيطاني. فهذه تبقى الخطوة الأولى التي لم يعد من الممكن القفز فوقها لنيل الاستقلال، حتى إن السؤال الذي بات يواجه الشعب الفلسطيني هو ما إذا لا يزال من الممكن أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من دون انهيار المشروع الاستيطاني الإسرائيلي نفسه. ■

مقياس نجاح الحراك التفاوضي كجزء من الحراك الدبلوماسي يجب أن يكمن في مساهمته في زيادة الأرصدة الفلسطينية الذاتية والدولية، وليس بالضرورة في توقيع اتفاق في الأشهر أو السنوات القليلة المقبلة. بكلام آخر، إن نجاح المفاوضات (أي تنويعها باتفاق بين الطرفين) قد يعني في ظروف معينة خضوعاً واستسلاماً للقوي، في حين أن الفشل قد يعني صموداً تُقَطَّف ثماره عاجلاً أو آجلاً. وبموازاة الدعوة إلى تغيير قواعد اللعبة التفاوضية واعتبار المفاوضات أداة دبلوماسية في معركة طويلة، ونظراً إلى المخاطر الكامنة في

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية
والنادي الثقافي العربي - بيروت

فلسطين

وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ - ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً